دور مؤسسات المجتمع المدني في المحافظة على البيئة في ليبيا (زليتن دراسة حالة)

آمنة مصطفى علي عمران
كلية الآداب، الجامعة الأسمرية الإسلامية، زليتن، ليبيا

مقدمـــــة

أدى تفاقم مشكلة التلوث البيئي وما نتج عنها من تدهور للبيئة واختلال توازنها إلى ضرورة قيام المنظمات الحكومية وغير الحكومية بثورة بيئية عالمية عاجلة، مما دفع مؤسسات المجتمع المدني كمنظمات غير حكومية إلى مضاعفة دورها في هذا الإطار إقليميا ودوليا، وبالتالي مساهمتها البارزة في توسيع أفق النقاش البيئي.

وليبيا باعتبارها احد الدول النامية التي تحتل مسألة تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة حيزا كبيرا من اهتمامها والتي تحاول اللحاق بركب الدول المتقدمة التي حققت الكثير من أهدافها التنموية، وانطلاقا من أن تحقيق عملية التنمية الشاملة يتطلب الاستفادة من الإمكانيات المتاحة في المجتمع والتي من بينها الحفاظ على الموارد الطبيعية وصيانتها وحسن استغلالها ومحاولة إطالة عمرها والعمل على أن تكون في حالة سليمة كاملة، إضافة إلى ذلك إشراك الجميع في عملية التنمية فكان الاهتمام بمنظمات المجتمع المدني بما لها من إمكانيات تستطيع حشد وتعبئة الموارد البشرية والمادية ايجابيا في سبيل تقبل المبادرات التنموية وتفعيلها، فالمجتمع المدني بمنظماته ركيزة أساسية لتحقيق التقدم والرقي، وحيث أنها تعد الإطار التنظيمي لتأطير أفراد المجتمع وتوعيتهم، بهدف الاندماج و المشاركة في تفعيل العمل التطوعي في المجتمع، والمشاركة في مجهودات حماية البيئية، ونشر الثقافة البيئية عن طريق الإسهام في برامج التربية البيئية ومواجهة كل الأخطار التي تهدد باختلال التوازنات البيئية .

مشكلة البحث

نحاول من خلال هذا البحث الإجابة على التساؤل الرئيسي وهو: كيف يمكن لمؤسسات المجتمع المدني في ليبيا أن تقوم بدور فعال في المحافظة على البيئة ؟ وما هي المعوقات التي تقف دون ذلك؟

فرضية البحث

يفترض البحث أن لمنظمات المجتمع المدني وخاصة الجمعيات الأهلية دور كبير في الإعداد والتخطيط لحماية البيئة والمحافظة عليها من خلال البرامج والأنشطة التي تتبناها، وهي بذلك تقوم بدور هام في مجال التنمية والبيئة.

أهمية البحث

تنبع أهمية هذا البحث من الدور الكبير الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني في المحافظة على البيئة وخاصة الجمعيات الأهلية، وأيضا تكمن أهمية البحث في أنها ستلقي الضوء على أهم الجمعيات الأهلية الموجودة في مدينة زليتن ودور هذه الجمعيات في حماية البيئة والمحافظة عليها، وبهذا فان البحث سيساهم في مجال البحث العلمي وإثراء المعرفة العلمية في احد مجالات البيئة.

أهداف البحث

يهدف البحث إلى:

1- التعرف على واقع مؤسسات المجتمع المدني في ليبيا

2- التعرف على الجمعيات والمؤسسات الأهلية في مدينة زليتن ودورها في المحافظة على البيئة.

3- تقديم لمحة عن أهداف هذه المؤسسات وتوجهاتها ومجالات واليات عملها والوقوف على أهم التحديات والمعوقات التي تقف أمام تطويرها.

منهجية البحث

تتعدد المناهج المستخدمة في الدراسات والبحوث الأكاديمية، ففي هذا البحث تم استخدام المنهج الوصفي با تباع أسلوب دراسة الحالة لغرض جمع البيانات من مصادرها، والتي تخدم مشكلة البحث، ولغرض تحليل محتوى الوثائق والدراسات والأبحاث والأدبيات المنشورة التي تتعلق بالموضوع للوصول إلى ما يحقق الهدف من البحث.

حدود منطقة البحث

تقع منطقة زليتن على الساحل الشمالي الغربي لليبيا، وتمتد على ساحل البحر المتوسط بطول شاطئ حوالي 50كم وتبلغ مساحتها حوالي 2470كم^2، كما أنها تقع على بعد 158كم إلى الشرق من طرابلس، ويحدها من الشمال البحر المتوسط ومن الجنوب منطقة بني وليد ومنطقة ترهونة، ومن الشرق منطقة مصراتة ومن الغرب منطقة الخمس، ويصل عدد سكان منطقة زليتن إلى 181110 نسمة.(المركز الإعلامي بالفرع الغربي، 2012)

مصطلحات البحث:

- **البيئة**: كما حددها مؤتمر ستوكهولم 1972م (أن البيئة بمفهومها الواسع هي كل شيء يحيط بالإنسان).
- **التلوث البيئي**: حدوث تغير أو خلل في النظام الايكولوجي للبيئة بحيث يشل فاعلية هذا النظام ويفقده القدرة على أداء دوره الطبيعي في التخلص من الملوثات.(العاقل، 1998)
- **الوعي البيئي**: يشير إلى درجة الإدراك على المستويين الفردي والمجتمعي لأهمية المحافظة على البيئة وحمايتها والتعامل معها دون الجور عليها لتطويعها من اجل تحقيق غايات فردية سريعة للإنسان في المدى القصير تلحق بالبيئة أضرارا على المدى الطويل.(عفيفي، 1996)
- **حماية البيئة**: تعرف على أنها أسلوب للتعامل مع البيئة يأخذ في الحسبان اتزانها ومحدودية مواردها حتى تبقى مأوى مريح للإنسان، وحماية البيئة تعني الاستثمار دون إسراف ولا استنزاف.(الحمد، 1979)
- **التنمية المستدامة**: التنمية التي توفر الاحتياجات الحالية دون المساس بمقدرة الأجيال القادمة على الإيفاء باحتياجاتها. (برنامج الأمم المتحدة، 2002)
- **المجتمع المدني**: هو عبارة عن مؤسسات أو منظمات أو جمعيات أو روابط أهلية غير رسمية ينضم إليها المواطنون طواعية وباختيارهم الحر لتحقيق أغراض محدودة وواضحة وفق ما تم الاتفاق عليه وما حددته نصوص اللوائح الأساسية للمؤسسة أو المنظمة أو الرابطة، والتي تهتم بأداء خدمة اجتماعية أو اقتصادية لتنمية المجتمع وزيادة قدرته في اللحاق بركب التطور والنمو الحادث في المجتمعات المتقدمة. (عبد الحي، 2008)
- **الجمعيات الأهلية**: وهي منظمات تطوعية تتبنى أهدافا متنوعة، قد يكون لها اهتمام في مجال واحد أو عدة مجالات، وتستند على مصادر تمويلها من اشتراكات الأعضاء والهبات وغيرها من المصادر، وتضم أشخاصا طبيعيين وليست مجموعة منظمات

كما هو الحال في المؤسسات الخاصة، وتنطلق الجمعيات الأهلية من مبادرة مجموعة الأفراد لتقديم خدمات لا تهدف إلى الربح، بشرط أن تتوافر تشريعات تنظيم هذه المبادرة التطوعية بدون هذه التشريعات لا تكتسب أية صفة شرعية.(قنديل، 1994)

- **العمل التطوعي**: هو عمل غير ربحي لا يقدم نظير اجر معلوم، وهو عمل غير وظيفي يقوم به الأفراد من اجل مساعدة وتنمية مستوى معيشة الآخرين من جيرانهم والمجتمعات البشرية بصفة مطلقة.(حسين، 2001)

المبحث الأول: الإنسان والبيئة

لقد ارتبطت حياة الإنسان منذ أن خلقه الله سبحانه وتعالى بالوسط البيئي الذي عاش فيه وارتبط تطوره العقلي والحضاري بمستوى تقدم وارتقاء أساليب استغلاله لمختلف الموارد والطاقات المتوفرة في محيطه البيئي.

1.1. علاقة الإنسان بالبيئة

البيئة مصطلح يقصد به الوسط المحيط بالإنسان والذي يشمل كافة الجوانب المادية وغير المادية، البشرية منها وغير البشرية (ارناؤوط، 1999).وهي كل ما هو خارج عن كيان الإنسان أي كل ما يحيط به من موجودات، فهي الهواء الذي يتنفسه والماء الذي يشربه والأرض التي يعيش عليها، وهي الإطار الذي يمارس فيه حياته وأنشطته المختلفة، والبيئة في ابسط تعريف لها هي ذلك الحيز الذي يمارس فيه البشر مختلف أنشطة حياتهم ويشمل الهواء والماء والتربة، وجميع الكائنات الحية وغير الحية، فمكونات البيئة دائمة التفاعل مع بعضها البعض، حيث يؤثر فيها ويتأثر بها، ويرتبط نجاح الإنسان في البيئة والمحافظة عليها على قدر فهمه لها وتحكمه فيها واستثماره لمواردها بأسلوب مرشد.

وهدف النظام البيئي هو تحسين نوعية الحياة لتحسين نوعية الفرد لتحقيق نوعية حياة امثل وذلك بتكامل جميع العناصر والمكونات المختلفة للبيئة بقدر مشترك ومتعادل في قالب من التوازن للنظام البيئي الشامل والمتكامل، وهذه العناصر والمكونات تتمثل في (القصاص، 1992):

- عناصر البيئة الطبيعية: وتشمل أربعة عناصر رئيسية هي (اليابس والمناخ – الأنظمة المائية – النبات والحياة البرية – الغلاف الغازي والهوائي)
- عناصر البيئة الاصطناعية: وتتمثل في حصيلة أو نتاج التفاعل بين الإنسان والطبيعة عبر المراحل الزمنية الماضية والذي يتجسد أساسا في العلاقة التبادلية للمواد بين الإنسان والطبيعة.
- عناصر البيئة الاجتماعية: وهي تشمل على ثلاثة عناصر فرعية هي النظم السياسية السائدة والنظم الاقتصادية والإدارية والنظم الاجتماعية والثقافية، وتلعب هذه العناصر دورا أساسيا في تشكيل سمات وقيم وأهداف كل مجتمع.

إن العلاقة بين الإنسان والبيئة تحددها جملة من العوامل، ولكن القوة المحركة الرئيسية لتلك العلاقات يحددها نوع المجتمع الذي يعيش فيه والمستوى الحضاري الذي وصل إليه، وليس من الحكمة اعتبار البيئة القوة المحركة الوحيدة لتطور المجتمع البشري، ولكنها تلعب دورا بارزا في هذه العملية لأنها تمثل القاعدة المادية التي تزود المجتمعات بالمواد الخام الضرورية لعملية الإنتاج، وتنمي لدى الإنسان الجانب الروحي والجمالي، وحقيقة أن استغلال الثروات الطبيعية في عملية الإنتاج وسيطرة الإنسان على القوى الطبيعية وتنبؤاته المستقبلية يجب أن تستند قبل كل شيء على المعرفة الكاملة بالقوانين التي تتحكم في تطور الطبيعية " القوانين الطبيعية " وقد برزت أهمية هذه المعرفة بجلاء عن عصر الثورة العلمية والتكنولوجية (العاقل، 1998)

2.1. المشاكل الرئيسية التي تواجه البيئة

تواجه البيئة العديد من المشكلات بعضها يرتبط بالعوامل الطبيعية والأخرى بالعوامل البشرية، ومن هذه المشكلات (مشكلة التلوث، والتصحر، واستنزاف الموارد الطبيعية، ونقص الغذاء، والانفجار السكاني، والبطالة.....الخ) وهناك عدة عوامل تزيد أو تقلل من حدة هذه المشكلات البيئية منها الموارد الطبيعية في المجتمع، كيفية الاستفادة من هذه الموارد، القيم الاجتماعية السائدة في المجتمع، مستوى التعليم لدى أفراد المجتمع، درجة الوعي البيئي لديهم.....الخ(عبد اللطيف، 1998).

وهنالك ثلاثة مجموعات من المشاكل الرئيسية أمام البشرية تتطلب وضع الحلول المناسبة، لان تقدم المجتمعات البشرية وحياة الأجيال القادمة ذات علاقة وطيدة بها وهي:

- مشاكل نفاذ الثروات الطبيعية: فالثروة الطبيعية تمثل القاعدة المادية والتكنولوجية للمجتمعات البشرية والتي منها على سبيل المثال الهواء والماء والتربة، حيث يتوقف نمو وتطور أي مجتمع على كمية ونوعية هذه الثروات ومدى استغلالها بشكل مخطط ومدروس.
- مشاكل تتعلق بتحول المركبات الجغرافية الطبيعية إلى مركبات جغرافية بشرية تحت تأثير النشاط الاقتصادي للإنسان: فالمعرفة الصحيحة عن كيفية تحول أي مركب جغرافي طبيعي إلى بشري، ومعرفة التغيرات التي تنتاب جميع العناصر والعلاقة الموجودة بينها لها أهمية اقتصادية بالنسبة لعملية الإنتاج.
- مشاكل التلوث: إن التلوث من أهم مشاكل الإنسان في عصر العلم والتكنولوجيا، وتتفاقم هذه المشكلة بمرور الزمن، حيث أصبحت تهدد المجتمعات البشرية بالفناء إذا لم تجد لها حلولا جذرية خلال فترة وجيزة من الزمن، والسبب الرئيسي لهذه المشكلة هو أن عملية الإنتاج لم يرافقها حماية للطبيعة بنفس المستوى والكثافة، نتيجة لسوء التنظيم والتخطيط والأنانية البشرية.

إن مسئولية الجميع كبيرة في تحقيق نجاح برامج حفظ وصيانة الموارد الطبيعية وحماية البيئة، حيث لابد لكل فرد من أفراد المجتمع أن يأخذ دوره ومسؤوليته في المساهمة بعمليات الصيانة والحفظ في ضوء الخطط والبرامج الموضوعة محليا ودوليا في هذا السياق. حيث ازدادت دعوات الكثير من الدول والهيئات والأفراد في أنحاء العالم رامية إلى الاهتمام بالموارد الطبيعية وحفظها وصيانتها، فقد أوصت الأمم المتحدة منذ عام 1949م وحتى الآن عدة توصيات توضح السبل والوسائل الكفيلة بالمحافظة على الموارد الطبيعية من الاستنزاف والتلوث. ولا زالت المؤتمرات الدولية والإقليمية تعقد حول هذا الموضوع في أكثر من مكان في العالم، ففي عام 1972م عقدت الأمم المتحدة مؤتمرا عن البيئة والمحافظة على الموارد الطبيعية في مدينة ستوكهولم بالسويد، وكان لهذا المؤتمر مبادرة دولية وإقليمية ومحلية تدعو إلى تنمية الوعي العالمي من اجل بيئة أفضل وإرساء دعائم فكر بيئي يدعو إلى التعايش مع البيئة والتوقف عن استغلالها الاستغلال السيئ والمتزايد.كما أصدر الاتحاد الدولي للحفاظ على البيئة (IUCN) تقريرا سنة 1980م تحت عنوان الإستراتيجية الدولية للبقاء حيث ظهر فيه لأول مرة مفهوم التنمية المستدامة. إضافة إلى ذلك اتفاقية بازل الخاصة بضبط و خفض حركة النفايات الخطرة العابرة و ضرورة التخلص منها بشكل آمن كانت سنة 1989م و صادقت عليها 150 دولة وكان لها الدور الأساس في دفع الدول للحفاظ على البيئة . وفي عام 1992م عقد مؤتمر قمة دولي في ريو دي جانيرو بالبرازيل عرف بقمة الأرض، وكان اكبر لقاء دولي لمناقشة قضايا البيئة والمحافظة على الموارد. وكذلك تم اعتماد بروتوكول كيوتو في اليابان سنة 1997م يهدف بالدرجة الأولى إلى الحد من انبعاث الغازات الدفينة و العمل على تحسين كفاءة استهلاك الطاقة في

القطاعات الاقتصادية و العمل على زيادة استخدام نظم الطاقة الجديدة و المتجددة. كما عقد مؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة(ريو+10) الذي عقد في جوهانسبورغ جنوب إفريقيا سنة 2002م الذي سلط الضوء على ضرورة تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك، ومؤتمر كوبنهاقن بالعاصمة الدانماركية حول التغيرات المناخية والذي عقد في ديسمبر 2009م حيث لم يخرج بنتائج مرضية واتصف بظهور نتائج خجولة بعد ما قارب على الخروج بدون نتائج نظرا للجدل القائم بين الدول الصناعية والدول غير الصناعية.

و في هذا الصدد لا يمكن إغفال دور المجتمع المدني و كذلك مؤسساته في دفع الدول لعقد العديد من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالبيئة، باعتبار أن المشاركة أساس العمل داخل هذه المؤسسات، و انطلاقا من ذلك تأتي أهمية توعية الأفراد بدورهم و ضرورة مساهمتهم في تنمية مجتمعاتهم المحلية، ويشمل مفهوم التنمية الشاملة مفهوم النسق البيئي ومفهوم التنمية المتواصلة والتنمية البشرية ويعتبر غياب المشاركة من أهم عوامل فشل التنمية في جميع جوانبها وعدم استمرارها.

المبحث الثاني: المجتمع المدني الليبي

يعتبر المجتمع المدني من الركائز الأساسية لتحقيق التقدم والازدهار وتفعيل التنمية والاهتمام بقضايا البيئة، ويسمى هذا المجتمع مدنيا لأنه يتخذ طابعا اجتماعيا وسلميا مستقلا عن الدولة والحكومة وعن كل المؤسسات الرسمية.

1.2. ماهية المجتمع المدني

المجتمع المدني من حيث المبدأ هو نسيج متشابك من العلاقات التي تقوم بين أفراده من جهة وبينهم وبين الدولة من جهة أخرى وهي علاقات تقوم على تبادل المصالح والمنافع والتعاقد والتراضي والتفاهم والاختلاف والحقوق والواجبات والمسئوليات ومحاسبة الدولة في كل الأوقات التي يستدعي فيها الأمر محاسبتها.

وتعرف مؤسسات المجتمع المدني بأنها مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة وتنشا تلك التنظيمات التطوعية لتحقيق مصالح أفرادها أو لتقديم خدمات للمواطنين أو ممارسة أنشطة متنوعة وتلتزم في وجودها ونشاطها بقيم ومعايير الاحترام والمشاركة والإدارة السليمة، وبالتالي فان المجتمع المدني يرتكز على خمسة مقومات رئيسية وهي:

1- العمل الإرادي الحر أو التطوعي.
2- التواجد على شكل منظمات.
3- قبول التنوع والاختلاف بين الذات والأخريين.
4- عدم السعي للوصول للسلطة.
5- حقوق الإنسان والمواطنة.

والمجتمع المدني يشمل مجموعة واسعة من التنظيمات الاجتماعية والمهنية، وهذه التنظيمات المجتمعية تحتوي على تشكيلة من الكيانات الرسمية وغير الرسمية ابتداء من الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية والقطاعات الخيرية، كالوقف ومؤسسات الحسبة وانتهاءً بالتجمعات العالمية والحرفية والغرف التجارية والصناعية والجمعيات التعاونية والزراعية والنوادي ومراكز الشباب ودور الثقافة.

وتطور مفهوم المجتمع المدني العالمي كان مع تطور المجتمعات البشرية، وتشابك العوامل الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والسياسية في المجتمع المعاصر، وظهور استراتيجيات عديدة لدعم هذا الكيان المدني وخلق له مكانة متميزة داخل نظام عالمي يتمتع بالديمقراطية؛ لأن من أحد أكثر المؤشرات ذات العلاقة بالديمقراطية والتنمية تنوع فواعل النظام العالمي خاصة البيئية منها، فهي تعتبر كآلية للمشاركة في تطوير الديمقراطية العالمية، كونها تتعامل مع أحد حقوق الإنسان المتمثل في العيش في بيئة نظيفة وسليمة، لأن هناك مطالب تأتي من البيئة المحيطة بالنظام حسب "إيستون" وتوجد في هذا النظام بُنى معينة تعمل على تنظيم حجم وتعدد المطالب أو الحاجات المختلفة لأفراد المجتمع ومن أمثلة هذه البُنى المنظمات البيئية غير الحكومية.(المغيربي، 2009)

من هنا تكمن أهمية المجتمع المدني العالمي، الذي يؤسس لمساحات سياسية منفصلة عن عالم الحكومات والدول يمكن أن تستخدم لأغراض الحماية البيئية في شكل سياسات عالمية مدنية، وهو مجتمع مدني يمتد إلى العلاقات العالمية وهذا راجع إلى ثلاثة تطورات عالمية:(زياني، 2010)

أولا: الثورة في تقنيات الاتصال والمعلومات وتفاعلاتها الثورية أيضا، التي سمحت بربط الشبكات بين مجموعات المجتمع المدني الوطنية.

ثانيا: قضايا المصالح العامة التي يتبناها المجتمع المدني ويدافع عنها والتي أخذت أبعادا ومجالات عالمية، حيث أن العديد من المشاكل البيئية، مثل استنزاف طبقة الأوزون وارتفاع درجة الحرارة، هي قضايا تتجاوز الحدود الوطنية للدول وتستلزم نقاشات وأفعال منسقة عالميا.

ثالثا: المقاربة الاستطرادية والعالمية للعلاقات عبر الوطنية العالمية شجعت المجموعات المحلية للنشاط على المستوى العالمي باستخدام استراتيجيات ومقاربات أخرى والتأثير على حكوماتها.

2.2. واقع المجتمع المدني في ليبيا

إن ما يميز واقع المجتمع المدني خاصة في الألفية الثالثة وهيمنة خطاب العولمة على العالم تفاعل هذا الخطاب مع ما يحمله من احترام لحقوق الإنسان والديمقراطية، وما يعكسه من توجهات نحو حرية السوق مع منظمات المجتمع المدني في دول العالم والدول الغربية تحديدا، وفي هذا السياق ظهر مفهوم المجتمع المدني العالمي وظاهرة الشبكات والتحالفات والائتلافات التي تتخطى الحدود القومية، وكذلك التواجد الكبير لحركة التمويل الأجنبي والتي عكست استراتيجياتها الأولويات الآتية (النائم، 2010):

1. منظمات حقوق الإنسان والدفاع عن الديمقراطية
2. منظمات التنمية ومنظمات البيئة
3. المنظمات المدافعة عن حقوق المرأة

إن المفهوم الحديث للمجتمع المدني حديث النشأة في الواقع الليبي المعاصر، كما أنه حديث في المجتمعات العربية بأكملها، وذلك لأنه بحاجة ماسة إلى الحرية والإرادة المستقلة عن أجهزة الدولة وكذلك بحاجة إلى الخبرة والمهارة التنظيمية والموارد المادية والبشرية وغيرها من المشاكل الأخرى.

وتعدد المشاكل التي يعاني منها واقع المجتمع المدني العربي ومنظماته منها ما هو متعلق ببنائها الداخلي وسيطرة أفراد معينين على قيادتها، وكذلك غلبة المصالح الشخصية والولاءات والزعامات الفردية وانعدام الديمقراطية في تسيير أمورها، وعجز تلك

المنظمات عن التنسيق المستمر مع بعضها البعض لخلق شبكات ومنظمات إقليمية قوية، ومؤثرة على ساحة المجتمع المدني العالمي(التقرير السنوي الثالث، 2003)

إن المجتمع المدني ضروري لأي مجتمع متحضر، لذلك يجب على الحكومة في ليبيا الاعتراف بالدور الوطني والتنموي لمنظمات المجتمع المدني، وتوفير الجو السياسي والتشريعي الذي يسهل عمل هذه المنظمات، والقيام بدورها في ظل احترام الاستقلالية المؤسسية.

وتمثل المؤسسات والجمعيات الأهلية العمود الفقري للمجتمع المدني، كما أنها تعمل على تحريك همم وطاقات المواطنين في المجتمع المحلى للإسهام في مواجهة تحديات التنمية البشرية من خلال إقامة البرامج التدريبية والتأهيلية، وللاستفادة من الطاقات البشرية وتوظيفها لخدمة المجتمع، كما تلعب المؤسسات الأهلية دورا كبير في رعاية المؤسسات التعليمية والعلمية من مدارس وجامعات ومعاهد بحثية. كما أن ما تتعرض له المجتمعات المعاصرة اليوم من تحديات والتي منها على سبيل المثال اتساع هوة الفقر، والنمو السكاني المطرد ، والتقدم السريع للمعرفة والتكنولوجيا، واتساع شبكات الاتصال، ساعد كل ذلك وبوتيرة متسارعة على الاهتمام بدور المشاركة المجتمعية في النهوض بالمجتمع وتلبية احتياجات أفراده، وبالتالي تجميع الجهود المختلفة رسمية وغير رسمية، فرديه أو جماعية وتوجيهها نحو إيجاد ثقافة مجتمعية للعمل التطوعي عن طريق ذوي الخبرات والكفاءات المتوفرة، وفي نفس الوقت تحديد المجالات الخدمية المختلفة، وذلك لن يتسنى إلا من خلال الدعم المجتمعي للعمل التطوعي، الذي تفتقر إليه المجتمعات العربية رغم احتياجها لمواجهة كثير من التحديات كالأمية، والفقر، وزيادة السكان.

وتعرف الجمعيات الأهلية بأنها منظمات خاصة لا تهدف إلى الربح، تم تسجيلها من طرف الحكومة وتستهدف تنفيذ المشروعات التنموية المرغوبة من قبل العامة، كما أنها تتلقى دعما تمويليا يعينها على تحقيق ذلك، وأنها منظمات تهدف إلى المساهمة في تحقيق حدة المعاناة التي يعانيها البشر، وإحداث نوع من التنمية المتواصلة في الدول النامية (شهاب وآخرون، 2004) .

المبحث الثالث: المجتمع المدني والبيئة

يبذل المجتمع المدني بمؤسساته العديد من الجهود لأجل حماية البيئة والمحافظة على استمرارية مواردها لأجل تحقيق التنمية المستدامة التي تكفل للأجيال القادمة حقها من هذه الثروات، وتحقق لها أمنها الغذائي وسعادتها.

1.3. دور منظمات المجتمع المدني في المحافظة على البيئة

تعمل الجمعيات والمؤسسات الأهلية بالتعاون والتفاعل مع المؤسسات الحكومية لكي تؤدي دورا هاما وأساسيا في تحديد الأولويات والتحديات في المشاريع والبرامج التي تهتم بالبيئة، لما تتمتع به هذه المؤسسات من خصوصية تتمثل في علاقتها بالفئات المستهدفة وقربها واندماجها في بعض الأحيان مع تلك الفئات، وتتيح تلك العلاقة بين المؤسسات الخيرية ومختلف فئات المجتمع رؤية أوضح وأعمق لاحتياجاته الملحة وللمشاكل والمعوقات التي يمكن أن تصادف هذه المشاريع ويمكنها نقل صورة أكثر وضوحا ومصداقية إلى الجهات المعنية بصنع القرار.

وعليه فإن الجمعيات الأهلية يمكنها أن تسهم في المحافظة على البيئة إسهاما حقيقياً، إذا ما تمكنت من بناء الوعي البيئي وتوظيفه من خلال مشاركة إيجابية في هذه العملية ، بالإضافة إلى هناك العديد من المؤسسات والجمعيات الأهلية تبذل قصارى جهدها من أجل تعزيز ثقافة العمل التطوعي لخلق مجتمع مدني معاصر يستطيع حل مشكلاته، وهذه الجمعيات والمؤسسات

الأهلية يمكنها مناقشة وتبني قضايا المجتمع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية بشفافية ومهنية. كالعمل في مجالات التدريب والتأهيل ومحو الأمية ودعم الأسر المنتجة والصناعات الصغيرة في المجتمعات المحلية، إضافة إلى الاهتمام بقضايا البيئة والاهتمام بحقوق واحتياجات الأطفال والشباب والمرأة والمسنين وذوي الإعاقة وتوفير بعض الخدمات الأساسية لهم.

فحماية البيئة والمحافظة عليها هي الشغل الشاغل للإنسان اليوم، والتوجه يجب أن يكون نحو إيجاد علاقة بين الإنسان والبيئة أساسها الفائدة المتبادلة التي تتيح للإنسان استمرار العيش المريح وللبيئة استمرار التوازن، وهذا ما يعرف بـ ''التعايش'' مع البيئة''(صباريني، 1983)أي حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة.

فالتنمية المستدامة هي نمط تنموي يمتاز بالعقلانية و الرشد، حيث تقوم على تحقيق تنمية اقتصادية و اجتماعية من جهة و المحافظة على البيئة و الموارد الطبيعية من جهة أخرى وعليه فهي عمليات مكملة لبعضها البعض و ليست متناقضة، إذ تعد السبيل الوحيد لضمان تحقيق نوعية حياة جيدة للأجيال الحاضرة و المقبلة. ونجاح التنمية المستدامة يتطلب حسن الإدارة البيئية للمشاريع الإنمائية بحيث يدمج محور الحفاظ على البيئة في هذه المشاريع ،أيضا إجراء التقييم البيئي المستمر للمشاريع التنموية و نشر الوعي البيئي و التربية و التدريب و التثقيف و بالتالي نجد أن هناك ارتباط وثيق بين التنمية المستدامة و الإعلام.

2.3. دور المنظمات والجمعيات الأهلية بمدينة زليتن في المحافظة على البيئة

سيتم عرض أهم المؤسسات والجمعيات الأهلية في مدينة زليتن والتي لها دور كبير في المحافظة على البيئة، وعرض نماذج للأعمال والمشاريع المهمة التي قامت بها، بالإضافة إلى معرفة أهم أهداف كل جمعية ورؤيتها المستقبلية بهذا الخصوص.

- **جمعية الشهيد للتنمية والعمل التطوعي**(وزارة الثقافة والمجتمع المدني، 2012)

جمعية خيرية للتنمية والعمل التطوعي، تم تأسيسها بمدينة زليتن بعد تحرير المدينة مباشرة في أواخر شهر أغسطس 2011 ، والتي تأسست بناء على الإشهار رقم (668) سنة 2012م . حيث تداعى مجموعة من الشباب بهدف تنظيم العمل الخيري والتطوعي ليحقق أهدافه وسعياً إلى توطيد ثقافة العمل التطوعي بالمجتمع. وتسعى جمعية الشهيد لتحقيق التميز في مجال العمل الخيري على المستوى المحلي والإقليمي في ظل مناخ يتسم بالاستقلالية والحرية والديمقراطية والمساواة وبما يساهم في خدمة المجتمع وتحقيق التنمية المستدامة، بالإضافة إلى ذلك تسعى الجمعية لتحقيق الرفاهية والسعادة لأفراد المجتمع وتحسين حياتهم الاجتماعية وتمكينهم من المساهمة في تنمية المجتمع.

أهداف الجمعية :

1- بث روح التعاون والتكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع من خلال العمل التطوعي المنظَّم.
2- المساهمة في البحث عن الأسر الفقيرة والمحتاجة ومساعدتها من خلال برنامج تنموي شامل لتغيير واقع هذه الأسر إلى الأفضل.
3- إقامة ندوات ودورات ثقافية وعلمية تهدف إلى الارتقاء بالمستوى الثقافي والاجتماعي ونشر السلوك الحضاري بين أفراد المجتمع.
4- المساهمة في توصيل أموال الزكاة إلى مستحقيها.

واهم الأعمال التي قامت بها الجمعية كالتالي(وزارة الثقافة والمجتمع المدني،2014):

في المجال التطوعي قامت الجمعية بأعمال النظافة وطلاء جذران الأماكن العامة والمرافق الحكومية والمدارس، والمشاركة في

أعمال تطوعية مع مؤسسات المجتمع المدني داخل مدينة زليتن ومن هذه المؤسسات : الهلال الأحمر الليبي – لجنة الإغاثة بالمدينة، وكذلك مساعدة قوافل الصليب الأحمر الدولي عند قدومها إلى المدينة.

والمشاريع المهمة التي قامت بها جمعية الشهيد للتنمية والعمل التطوعي لمحافظة على البيئة حملة (لا ترمها بل تصدق بها) كانت بدايتها يوم 2013/1/20 م وهذه الحملة تعتمد على دعوة المواطن لتجميع ما يمكن الاستفادة منه من المخلفات المنزلية وأن يقوم المواطن بإيصالها إلى مقر الجمعية. ومن أهم أهداف الحملة المساهمة في الرفع من مستوى الوعي البيئي داخل المجتمع وتوفير دخل ثابت يدعم العمل الخيري والتطوعي، ومع بداية سنة 2014 م تحولت فكرة الحملة البيئية (لا تحرقها ولا ترمها بل تصدق بها)إلى مشروع وهذا بعد ما لمسته من تعاون وقبول من الناس والجهات الخاصة والعامة وما لاقته الفكرة من نجاح. كما أن إعادة الاستخدام من الأعمال التي اهتم بها المشروع الخيري وذلك عن طريق تجميع الأشياء التي يتبرع بها المواطن ليستفيد منها من هم بحاجة إليها ويكون ذلك في الأثاث المنزلي والمواد الكهرومنزلية والملابس وغيرها. ويسعى القائمون على المشروع الخيري إلى تطوير وتوسيع نشاطه ويكون ذلك حسب الإمكانيات المتاحة له. (وزارة الثقافة والمجتمع المدني،2015)

وكان شعار مشروع لا تحرقها ولا ترمها بل تصدق بها الشعار العالمي لإعادة التدوير وهو موضح بالشكل (1) حيث يحمل ثلاث أسهم تفسر الهدف من إعادة التدوير وهي :-

(ترشيد الطاقة) وهدف (خفض النفقات) وهدف (حماية البيئة)أما شعار المشروع فلقد أضاف هدف أخر وهو (الصدقة) حيث تتحول الأموال المحققة من هذا العمل إلى دعم للعمل الخيري والتطوعي .

الشكل (1) شعار المشروع الخيري لإعادة تدوير المخلفات

المصدر: جمعية الشهيد للتنمية والعمل التطوعي، مذكرة توضيحية عن المشروع الخيري لإعادة تدوير المخلفات، 2015.

ويمكن تحديد المكونات الأساسية للمشروع في الآتي :-

1- سيارة لتجميع المخلفات: ليستطيع المشروع تحميل كل ما يتم تجميعه بمراكز التجميع وغيرها من ما يمكن تجميعه من الجهات الخاصة والعامة

2- آلة لكبس المخلفات: وهي آلة كهروميكانيكية تقوم بكبس مخلفات علب المياه والنايلون والكرتون لتصبح على شكل مكعب يزن من 150إلى 250 كيلوجرام حسب نوع المادة .

3- آلة لتكسير وتقطيع بعض المخلفات البلاستيكية.

4- مراكز لتجميع المخلفات: (قام المشروع بإنشاء 55 مركز لتجميع البلاستك)وهي تأخذ شكلين:

- مراكز تجميع تم إنشاؤها من الأسلاك الشائكة: ويثبت عليها لافتة يكتب عليها اسم المشروع وأن المكان مخصص لتجميع البلاستك وهذا الشكل يكون في الغالب بالمناطق الريفية وهي اقل تكلفة ومن السهل تركيبها.
- صناديق حديد: وهي بمساحة 2م ×2م ارتفاع 1م تحمل ملصق عليه الشعار.

5- يحتاج المشروع إلى عمالة تتواجد بشكل يومي تقدر بثلاث عمال وسائق.

أما بالنسبة للرؤية المستقبلية للمشروع فيسعى القائمون على المشروع الخيري إلى تطوير وتوسيع نشاطه ويكون وذلك حسب الإمكانيات المتاحة التي تتاح له، ولكن في العموم يمكن الحديث عن خطوات مستهدفة في الفترة القادمة وهي كالتالي:-

- **مقترح زيادة عدد مراكز التجميع** :حيث تبلغ عدد المراكز الموجودة الآن (55) مركز وتسعى إدارة المشروع إلى إضافة (45) مركز تقدر تكاليفها 9000 دينار .
- **مقترح توسعة المشروع ليستهدف المدارس والجامعات** : تقدر العينة المستهدفة في هذا المشروع (30 مدرسة) و(5 كليات) حيث سيتم توزيع عدد ثلاث صناديق بألوان مختلفة تخصص لتجميع (البلاستك والألمونيوم والورق) تقدر المصاريف المبدئية للمشروع 10,500 دينار.
- **مقترح مشروع الحي البيئي**: يتم استهداف حي بالمدينة بحيث توزع عدد (3 صناديق بلاستيكية) بألوان مختلفة لتجميع (البلاستك والورق وعلب الألمنيوم) وهي موضحة بالشكل (2)، والعدد المستهدف (40 موقع) داخل الحي تقدر القيمة المالية المقترحة للمشروع بحوالي 18,000 دينار ويكون هذا المشروع خطوة مبدئية لتعميمه في حال نجاحه .

الشكل (2) مقترح مشروع الحي البيئي

المصدر: جمعية الشهيد للتنمية والعمل التطوعي، مذكرة توضيحية عن المشروع الخيري لإعادة تدوير المخلفات، 2015.

- **منظمة نتعاون للعمل التطوعي**(وزارة الثقافة والمجتمع المدني، 2011-2013)

تأسست المنظمة منذ تحرير مدينة زليتن سنة 2011.وكانت تحمل اسم مجموعة العمل التطوعي حيث تنادت مجموعة من الشباب لخدمة المدينة ثم ظهرت خدمة نتعاون للوجود في 2012/8/28 وحملت إشهار رقم 1096 من وزارة الثقافة والمجتمع المدني، وتوجه المنظمة تطوعي . ثقافي . اجتماعي . تربوي . توعوي.

ازدادت أعداد الشباب بالمئات كل حسب تخصصه وقدرته ووقته و من كافة مناطق زليتن وكانت المنظمة تقوم بأعمال مختلفة ومتنوعة مثل النظافة والصيانة والحفر والتوسعة ونقل المخلفات حيث تم تقدير توسعة الشوارع والميادين التي قامت بها المنظمة لوحدها إلى حوالي 720متر مربع . أما نقل المخلفات فقد وصلت تقريبا إلى 200 متر مكعب.

وأيضا كان للمنظمة العديد من النشاطات الثقافية بالتعاون مع المؤسسات التعليمية ومؤسسات المجتمع المدني، كما شاركت المنظمة في ملتقيات الحوار الوطني الليبي .

- الأهداف الرئيسية للمنظمة عند تأسيسها

1- نشر ثقافة العمل التطوعي الفردي والجماعي.
2- دعم دولة القانون وإرساء مبادئ الدولة الحديثة.
3- التعاون مع جميع المنظمات الأهلية من أجل خلق جيل مبدع وواعي.
4- التركيز على زرع الروح الوطنية في مراحل التعليم الأساسي بالتعاون مع جهات الاختصاص.

من الصعب حصر الأعمال التطوعية التنموية التي قامت بها منظمة نتعاون للعمل التطوعي في مدينة زليتن والمناطق المجاورة لها، لذلك يمكن عرض أهم هذه الأعمال والتي منها:

1- شاركت المنظمة في الأعمال التطوعية، حيث قامت بصيانة المدخل الشرقي للمدينة والذي يربطها بالطريق الساحلي، وتعبيد الطريق الرابط بين مستشفى زليتن المركزي بمحلة البازة، بالإضافة إلى تسوية بعض الطرق والتي من أهمها الطريق غير المعبد المقابل للمعهد الصناعي بطول 1 كيلو متر.

2- وقامت المنظمة بتنظيف جوانب بعض الطرق من أهمها طريق قوز النص الرابط بين محلتي ازدو الشمالية والجنوبية لمسافة 9 كيلو متر، وتنظيف مخلفات القمامة ومواد البناء بحي المعلمين ومحلة رماية ومحلة البازة، وتنظيف وتسوية ونقل مخلفات القمامة ومواد البناء بمحلة الشيخ، بالإضافة إلى تنظيف ونقل القمامة ومواد البناء من الميادين العامة داخل المدينة وداخل المخطط العام.

3- أما المجال الخدمي فقد قامت المنظمة بإنشاء خط لتصريف مياه الأمطار بقطر 12-14 بوصة وبطول 850 متر بمحلة البازة، وقامت كذلك بإعادة مد أنابيب مياه الصرف الصحي التي كانت تعاني من اختناقات مائية بقطر 10 بوصة ولمسافة 800 مترفي المنطقة المحصورة بين مستشفى زليتن المركزي ومحطة تحلية المياه شمال المدينة، بالإضافة إلى ذلك قامت المنظمة بنقل المخلفات وتعشيب الحدائق وتنظيف وتجهيز بعض الساحات.

وأخيرا فان نجاح الجمعيات والمنظمات الأهلية في البرامج والأنشطة التي تخدم البيئة يتوقف لحد كبير على مدى اشتراك المواطنين، ومساهمتهم في مختلف الأنشطة المتصلة بالبيئة كل على حسب قدرته وخبرته وإمكانياته واهتماماته، وفي نفس الوقت تعتبر المشاركة الشعبية ركيزة أساسية ومبدأ من مبادئ التنمية المستدامة.

النتائج والتوصيات

توصلت الدراسة إلى أن هناك دور كبير للمجتمع المدني في حماية البيئة والمحافظة عليها، ومع تطور مفهوم التنمية من التنمية الاقتصادية إلى التنمية المستدامة التي تعمل على تحقيق التوازن بين الجانب البيئي من جهة و الجانب الاقتصادي و الاجتماعي من جهة أخرى أصبحت الحاجة إلى المجتمع المدني وكذلك إلى منظماته لحل المشكلات والأزمات، وكذلك لنشر الوعي البيئي بين أفراد المجتمع.ومن خلال ما سبق عرضه في البحث يمكن استخلاص النتائج التالية وإبداء بعض المقترحات والتوصيات.

أولا: الاستنتاجات

1- تأكد للعديد من الحكومات أنها لا تستطيع أن تحل كل مشاكلها و أزماتها لوحدها، و أنه بات من الضرورة أن يسهم المجتمع المدني بمؤسساته من نقابات و جمعيات...في حل هذه المشاكل وكذلك في تحقيق التنمية الاقتصادية و من ثمة المستدامة للحاق بركب الدول المتقدمة، باعتبار أن المشكل البيئي أصبح من المشاكل الكبيرة التي تؤثر على حياة الأفراد في الحاضر والمستقبل.

2- يبذل المجتمع المدني بمؤسساته العديد من الجهود لأجل حماية البيئة والمحافظة على استمرارية مواردها لأجل تحقيق التنمية المستدامة التي تكفل للأجيال القادمة حقها من هذه الثروات، وتحقق لها أمنها الغذائي وسعادتها.

3- إن مسئولية الجميع كبيرة في تحقيق نجاح برامج حفظ وصيانة الموارد الطبيعية وحماية البيئة، حيث لابد لكل فرد من أفراد المجتمع أن يأخذ دوره ومسؤوليته في المساهمة بعمليات الصيانة والحفظ في ضوء الخطط والبرامج الموضوعة محليا ودوليا في هذا السياق.

4- قصور دور الإعلام تجاه عمل الجمعيات الأهلية مما يؤدي إلى نقص المتطوعين ويقلل من المشاركة الشعبية في العمل الأهلي وعدم توضيح ادوار وأغراض وأهداف الجمعيات.

5- تستطيع منظمات المجتمع المدني ان تقدم بديلا ناجحا وفعالا للمؤسسات العامة في تنفيذ البرامج والمشاريع الخاصة في زيادة الوعي الصحي والبيئي والحفاظ على البيئة وتحسينها، ويضاف إلى ذلك أنها تستطيع أحيانا أن تصل إلى فئات مستهدفة لا تستطيع المؤسسات العامة أن تصلها.

ثانيا: التوصيات

1- العمل على التنسيق بين مؤسسات المجتمع المدني ومؤسسات الدولة بقضايا البيئة تحت مظلة ورؤية واحدة وشاملة لضمان توحيد جهودها من خلال الحوار والتنسيق والتعاون للتوصل إلى نتائج ايجابية.

2- ضرورة تحقيق تنمية مستدامة فعلية تكون الأبعاد الثلاثة محققة فيها (اقتصادية، اجتماعية، بيئية) حيث تضمن تلبية احتياجات الأجيال الحالية دون المساس بمتطلبات الأجيال المستقبلية. ونجاح التنمية المستدامة يتطلب حسن الإدارة البيئية للمشاريع الإنمائية بحيث يدمج محور الحفاظ على البيئة في هذه المشاريع.

3- العمل على احتواء البرامج الدراسية للمؤسسات التعليمية المختلفة على بعض المقررات الدراسية التي تركز على مفاهيم العمل الاجتماعي التطوعي مقترنة ببعض البرامج التطبيقية. حيث يمثل العمل التطوعي أحد مرتكزات بناء المجتمع وتنميته وهو الذي يعمل على تفعيل الطاقات الكامنة لدى الإفراد وتوظيفها في خدمة المجتمع.

4- تنسيق الجهود بين المنظمات غير الحكومية المهتمة بالبيئة والتنمية والجهود الحكومية، وذلك من خلال عقد حلقات للتوعية البيئية من خلال انتقال هذه المنظمات غير الحكومية إلى المدارس والجامعات، وقيامهم بتنظيم دورات معرفية للطلاب تعرفهم فيها على بيئتهم وكيفية الحفاظ عليها، هذا إلى جانب ضغط منظمات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية العاملة في مجال البيئة على الحكومات لإدخال المناهج البيئية والتربية البيئية ضمن خطة التعليم.

5- توحيد الجهات المشرفة على الجمعيات الأهلية وحصرها في جهة واحدة تتولى الإشراف والمتابعة والرقابة مع توفير قاعدة بيانات وإحصائيات لها، مع وضع خطة تنفيذية لبرامج إعلامية لتوعية أفراد المجتمع بأهمية العمل الأهلي.

المصادر والمراجع

ارناؤوط، محمد السيد، 1999، الإنسان وتلوث البيئة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

برنامج الأمم المتحدة، توقعات البيئة العالمية، مكتب عالم الترجمة، 2002.

التقرير السنوي الثالث، للمنظمات الأهلية العربية، القاهرة، 2003.

حسين، إبراهيم، 2001، " برنامج الأمم المتحدة للمتطوعين (العمل التطوعي من منظور عالمي)" ، بحث مقدم إلى المؤتمر الثاني للتطوع، الشارقة.

الحكومة الليبية الانتقالية، وزارة الثقافة والمجتمع المدني، قطاع الثقافة ومؤسسات المجتمع المدني- زليتن، جمعية الشهيد للتنمية والعمل التطوعي، تقرير عن الأعمال التطوعية المنجزة 2011-2012م.

الحمد، رشيد ومحمد سعيد صباريني،1983،البيئة ومشكلاتها، عالم المعرفة، الكويت.

دولة ليبيا، الحكومة الليبية المؤقتة، وزارة الثقافة والمجتمع المدني، قطاع الثقافة ومؤسسات المجتمع المدني- زليتن، منظمة نتعاون للعمل التطوعي، تقرير عن بعض الأعمال المنجزة للسنوات 2011- 2012- 2013.

دولة ليبيا، وزارة الثقافة والمجتمع المدني، قطاع الثقافة ومؤسسات المجتمع المدني- زليتن، جمعية الشهيد للتنمية والعمل التطوعي، تقرير عن الأعمال التطوعية المنجزة 2014-2015م.

دولة ليبيا، وزارة الثقافة والمجتمع المدني، قطاع الثقافة ومؤسسات المجتمع المدني- زليتن، جمعية الشهيد للتنمية والعمل التطوعي، مذكرة توضيحية عن المشروع الخيري لإعادة تدوير المخلفات، 2015.

زياني، صالح ومراد بن سعيد، 2010، مدخل إلى الإصلاحات المؤسساتية للحكم البيئي العالمي، ط:1 ،دار قانة للنشر والتوزيع، الجزائر.

شهاب، مفيد، وآخرون،2004، " طموحات الخدمة الاجتماعية وقضايا التحديث "، المجلد الثاني.

العاقل، الصديق محمد،1998، أخطار التلوث البيئي، منشورات الجامعة المفتوحة، ليبيا.

عبد الحي، رمزي احمد مصطفى، 2008، الدور التربوي لمؤسسات المجتمع المدني، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية.

عبد اللطيف، رشاد احمد، 1998، " الخدمة الاجتماعية البيئية "، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، مصر.

عفيفي، السيد عبد الفتاح، 1996، بحوث في علم الاجتماع المعاصر، دار الفكر العربي، القاهرة.

القصاص، محمد عبد الفتاح، 1992، " المنظومات الثلاث للإنسان "، المؤتمر القومي الثاني للدراسات والبحوث البيئية، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس.

قنديل، أماني، 1994، المجتمع المدني في العالم العربي، دراسة للجمعيات الأهلية العربية، دار المستقبل العربي، القاهرة.

المركز الإعلامي بالفرع الغربي، زليتن، صحيفة البيان، العدد (10)، 2012.

المغيربي، محمد زاهي بشير ، 2009، قراءات في السياسة المقارنة: قضايا مناهجية ومداخل نظرية، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي.

النائم، عبد الله محمد، 2010، " إسهام الجمعيات الأهلية الخيرية في تنمية المجتمع العربي الليبي(دراسة ميدانية على عينة من الجمعيات الأهلية بشعبية طرابلس) "، رسالة ماجستير، قسم الخدمة الاجتماعية، أكاديمية الدراسات العليا، ليبيا.

نور، عصام، 2002، الإنسان والبيئة في عالم متغير، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.